

2014/09/23

من وزير الاقتصاد والمالية  
إلى  
من وزير

1501

الموضوع : طلب توضيحات حول الخصم من المورد بعنوان استرجاع مصاريفه  
المرجع : مكتوبك الواردان بتاريخ 12 فيفري و 8 سبتمبر 2014

لقد ذكرت بمقتضى مكتوبك المشار إليهما بالمرجع أعلاه أن شركة أجنبية غير مقيمة بتونس لها فرعان بتونس يمارسان نشاطهما بنفس المقر الاجتماعي مبينة أن كل فرع ليس مستقلاً من الناحية القانونية عن الشركة الأم.

كما ذكرت أن الفرع الأول يتولى انتداب العملة لفائدة الفرعين و خلاص كل الأجور والمنح وأقساط الضمان الاجتماعي والتأمين والقيام بالخصم من المورد طبقاً للتشريع الجبائي الجاري به العمل. هذا، وبينت أن الفرع الأول المذكور يحتمل الفرع الثاني جزءاً من المصاريف المبذولة في هذا الإطار على أساس رقم المعاملات المحقق من قبل كل فرع.

وعلى هذا الأساس، طلبت معرفة هل أن الفرع الثاني مطالب بالقيام بالخصم من المورد على المبالغ التي سيدفعها للفرع الأول بعنوان القسط من الأعباء الراجع له والمحدد على أساس رقم المعاملات.

جواباً، يشرفني إعلامك أنه لا يمكن توزيع الأعباء المشتركة بين الفرعين موضوع مكتوبك حيث تطرح كل الأعباء المتعلقة بالفرعين المذكورين من نتائجهما مجتمعة باعتبارها تمثل وحدة متكاملة لا يمكن الفصل بينها. ولا يستوجب أي خصم من المورد في هذا الإطار.

وتقبلي، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

المدير الوتفوق بخص منته

والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي